

**مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة- الجلسة 33**

**بيان شفوي- البند الرابع- المناقشة العامة**

**مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**

**19 سبتمبر 2016**

قدمها: بهي الدين حسن

سيدي الرئيس

اسمي بهي الدين حسن، مؤسس ومدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

منذ 24 عاماً مضت، تلقيت تدريبي الأول حول آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في هذا المبنى، ولكني اليوم أقف فيه مجددا، بعد يومين من حكم المحكمة المصرية بالتحفظ على أموالي وأموال مركز القاهرة، و التحفظ على أموال عدد من المدافعين المصريين وبعض المنظمات الحقوقية، بناء على طلب من الحكومة المصرية. الأمر الذي سيؤدي إلى إنهاء قدرة تلك المنظمات على مواصلة دورها في الدفاع عن حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات غير المسبوقة في مصر.

من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة أحكاما أشد قسوة بحق مدافعين حقوقيين مصريين شجعان، ربما تصل لحد السجن المؤبد، وذلك بموجب المادة القانونية التي تم تعديلها مؤخرا تحت دعوى مكافحة الإرهاب، ولكنها تستخدم ضد مدافعي حقوق الإنسان.

هذه المساعي للقضاء على المجتمع المدني المصري تأتي في سياق قمع حكومي غير مسبوق، أدى للمزيد من التطرف، مما ضاعف الحاجة القصوى للمجتمع المدني. فإذا بقي هذا المجلس صامتا في مواجهة تصعيد الحكومة المصرية، فعليه أن يتوقع أن تحذو حكومات أخرى في جميع أنحاء العالم حذوها.

السيد الرئيس، أنني محظوظ لأني لم أتلق إلا تهديدات بالقتل، بينما تعرض بالفعل عشرات الآلاف من المصريين المسالمين للقتل والسجن والتعذيب والاختفاء القسري.

أنا لست قلقاً فقط على مستقبل حركة حقوق الإنسان في مصر، بل على مستقبل بلادي ككل تحت وطأة الحكم العسكري التسلطي الفاسد.

**شكرا سيدي الرئيس.**